مجلس الأمة 2008
نظام الحكم في الكويت ديموقراطي
السيادة فيه للأمة مصدر السلطات جميعا
الباقي ٢١ يوما

محاولات مستميتة

نقل عن مقربين من مرشح عن انزعاجه من محاولات مستميتة تقوم بها عدة أطراف ومرشحون لإفساد ولادة قائمة ثلاثية بين عدد من القبائل.

5 دوائر

فاطمة العبدلي في لقاء مع ناخبي الدائرة الأولى:

إنشاء مرصد للإصلاح الديموقراطي يحقق الأمن

● جانب من الحضور

● العبدلي تتحدث

■ الحكومة لا تمتلك الفكر الاستراتيجي ولا تؤمن به

كتب عايد العرفج:

اعلنت د. فاطمة العبدلي مرشحة الدائرة الاولى انها آلت على نفسها نشر الفكر الاستراتيجي وتطبيقه في الكويت، وذلك بانشاء مرصد للاصلاح الديموقراطي يحقق الامن بمفهومه الواسع.

وتمنت العبدلي من الحكومة الكويتية ان تتبنى الفكر الاستراتيجي في الندوة التي اقامتها في حسينية الامام علي (رضى الله عنه) لناخبي الدائرة الاولى، مبينة ان الحكومة لا تملك ولا تؤمن بالفكر الاستراتيجي فلا يوجد لديها خطة خمسية او حتى سنوية، لذلك هي تعاني من مشاكل جمة، ومن هذا المنطلق اعلنت العبدلي يوم ترشحها انها ستبقى مخلصة للوطن والامير بتحملها ونشرها للفكر الاستراتيجي الذي تتمنى تطبيقه في يوم من الايام.

وقالت العبدلي انها تحمل فكر المرأة في الكويت عامة والدائرة الاولى خاصة، فالمرأة الكويتية ناضلت لما يقارب من ٥٠ عاما لتأخذ اخيرا حقوقها البرلمانية وليست السياسية، لان الحقوق السياسية هي اكثر بكثير من الحقوق البرلمانية، فالمرأة محاربة ومهملة في الكويت والدليل على ذلك ان نسبة تبوئها للمناصب لا تتعدى ٤٪ وهذا الامر يخالف المنطق الذي يقول ان النساء في الكويت هن نصف المجتمع، فالمرأة في الجاهلية موؤودة جسديا ولكن المرأة في الكويت موؤودة فكريا.

واكدت العبدلي ان على المرشح ان يحمل ثلاثة معايير على الاقل للترشيح، اولها الكفاءة الاخلاقية والذهنية والقلبية وثانيها الكفاءة الشخصية العلمية التدريبية وثالثها الكفاءة الانجازية وهي ماذا عمل المرشح سابقا وماذا انجز لهذا الوطن، لذلك لا بد ان يتم تغيير المادة ٨٢ من الدستور التي تطالب المرشح بمعرفة القراءة والكتابة فهذه المادة عفا عليها الزمن واذا اعتمدنا عليها فسيخرج لنا مجلس محو للأمية وليس مجلسا للأمة.

وطالبت العبدلي السلطتين التنفيذية والتشريعية والامة بأسرها الرجوع الى قواعد الاصلاح عن طريق معرفة حاجة الكويت لتفعيل الدستور وحاجة الناس الى حفظ حقوقهم في الدستور، وايضا لخلق نظام يحارب الفساد ولا يقتصر بمحاسبته على الشخص الفاسد فقط، فالاشخاص زائلون والنظام باق، وآلية محاربة الفساد هي انشاء جهاز لمراقبة النواب شعبيا يسمى مجلس الظل يراقب اداء النواب في مجلس الامة وينشئ لجانا داخل المجلس وخارجه يقوم الناخب فيها بمحاسبة النائب ومن ثم يستجوبه ويمكن ان يطرح الثقة به.

رؤية واضحة

وانتقدت العبدلي السلطتين معا لعدم امتلاكهما رؤية واضحة وعدم انشائهما آليات لتطبيق القوانين، فالكويت تعتبر من اكثر الدول في اصدار القوانين واقل الدول في تطبيقها، مؤكدة انها تمتلك استراتيجية للنهوض بالامة عن طريق اقامة مرصد للاصلاح الديموقراطي يراقب الحالة الديموقراطية في الكويت على مدار السنة متسائلة اين حقوق المظلومين؟ اين حقوق الطائفة الشيعية؟ اين حقوق النساء؟ اين حقوق البدون؟.

وناشدت العبدلي السلطتين تطبيق حزمة الامن الوطني وحزمة الامن الحيوي وحزمة الامن الاجتماعي، ولكن هناك مادة في الدستور تتعارض مع هذه المطالب وهي التي عطلت البلد، وهي المادة الثامنة من الدستور التي تؤكد ان الديموقراطية تتطلب ثلاثة عناصر لكن تتحقق وهي تحقيق الامن بمفهومه الواسع والطمأنينة وتكافؤ الفرص ولكن اين هذه العناصر من التطبيق التي لا يتحقق العدل والتنمية الا على اساسها، وخذ مثلا على ذلك وهو حرمان ابناء الطائفة الشيعية من تقلد المناصب فهل تحققت لهم هذه العناصر؟!

سياسة الخصخصة

ورفضت العبدلي اقرار سياسة الخصخصة لانها ببساطة هي بيع للكويت، فلا نرضى ان تتحول الوزارات الخدماتية التي تلبي طلبات المجتمع الى قطاعات ومؤسسات تجارية تهدف الى تحقيق الربح الذي يصب في جيوب مجموعة من الناس ينتمون الى طبقة محدودة، ويحرم باقي الشعب وتنهك ميزانيات الاسر الكويتية فيتم تحويل البلد الى طبقتين طبقة غنية وطبقة فقيرة وستلغى الطبقة المتوسطة التي تنتمي اليها العبدلي على حد وصفها لحالتها الاجتماعية.

وحذرت العبدلي من الانجرار الى الطائفية لان طروحاتها لا تندرج تحت الطائفية لانها كويتية فقط، وتؤكد هذا الكلام بمعارضتها لما قامت به الطائفة الشيعية في الكويت بتأبين عماد مغنية وطالبت باقتراح مفاده ان الذي يريد ان يقوم بواجب العزاء عليه ان يذهب الى مجلس العزاء في لبنان وهذا الموقف نشر في الجرائد الكويتية في حينه وكتبت مقالا يفيد هذا الرأي في جريدة «القبس».

مرحلة خطيرة

ركزت العبدلي على الاهمال الذي طال كل مرافق البلد، وقالت: ان الاهمال وصل الى مرحلة خطيرة وهي زعزعة الامن الغذائي الذي هو اساس كل امن، والذي يعد رافدا اساسيا ومشاركا للنفط، ومثال على ذلك اهمال الثروة السمكية التي كانت في يوم من الايام مصدر الرزق الرئيسي للكويت، ولكن الآن تزعزعت هذه الثروة القومية التي وصل فيها سعر كيلو الزبيدي على سبيل المثال الى اسعار لا تطاق، كيف هذا يحدث ونحن دولة بحرية ومنتجة للسمك؟ هذا سؤال ارجو من المسؤولين الاجابة عنه.

الشطي: الكويت هي القضية التي يتفق حولها الجميع

اوضح مرشح الدائرة الاولى المحامي خالد الشطي ان الالتقاء على كلمة سواء في سبيل حماية هذا الوطن ونمائه وازدهاره هو الثابت الاول، والاصل الذي لن نتخلف عنه، ولن نختلف عليه، مهما اختلفت اعراقنا ومذاهبنا واتجاهاتنا وميولنا ومصالحنا هي: الكويت.

ودعا الشطي الى حماية الدستور واحترام جوهره وحقيقته، لا شكله وعنوانه، كما هي حال الكثير من السياسيين، فترى الفعل يناقض القول، وتجد الاداء يستبيح الشعار والنداء، مما يكشف سرائر فاسدة ومعتقدات تضمر غير ما تسفر وتخفي غير ما تكشف، ودعا الى ترسيخ العدالة والتعددية والحرية والمساواة، تربية ومعتقدا لان ذلك يفرز سلوكا قويما، فنحن امنية هذا الشعب الكريم في العزة والازدهار والرخاء.

وقال الشطي نحن شعب مسلم، ولكننا في دولة مدنية، فيها الملتزم وغير الملتزم.. «نريد لنسائنا الحجاب، ولكن ليس لنا ان نكره احدا عليه، ورغم تمسكنا به كواجب شرعي، ولا على الصلاة والصيام والحج والزكاة، رغم تعبدنا بهذه الفرائض الواجبة شرعا – الا انه لا وصاية لاحد على معتقدات الكويتيين وسلوكهم الديني».

البصيري في ندوته النسائية في الجهراء:

لمست الإحباط واليأس عند أهل الدائرة

كتب ضاحي العلي:

اقام مرشح الدائرة الرابعة د. محمد البصيري ندوته النسائية الجماهيرية الاولى والتي اعلن عنها بأنها ستكون من اصل اربع ندوات نسائية سيقيمها خلال حملته الانتخابية.

وقال البصيري ان المرأة ستلعب دورا رئيسيا في هذه الانتخابات، لما لها من عامل قوي جدا في تحديد من سيصل الى مجلس الامة، لانها تمثل اكثر من نصف ناخبي هذه الدائرة، لا سيما ان المرأة كان لها دور كبير في الدورة السابقة، لايصال بعض النواب الاكفاء، واثبتت انها فاهمة ومثقفة وتملك الخبرة السياسية، وتعرف كيف تميز بين الحق والباطل، لذلك كان اكبر عدد ممكن من الكتلة الاسلامية في المجلس السابق.

الشعور العام

وألمح البصيري الى انه التمس نوعا من الاحباط، وكان هذا الشعور من خلال جولاته على الدواوين حيث اصاب اليأس والملل روادها، كما اعتقد ان هذا الشعور موجود لدى الناخبات لانهن مللن من المجلس بسبب تأزيم الاستجوابات، متسائلا وسائلا الحضور أليس هذا هو الصحيح، أليس هذا الشعور العام الموجود عندكم؟ وقال احسست هذا الشعور عند الرجال واعتقد اني لمسته عندكن، وهذا هو الشعور العام عند اهل الكويت، والسبب المجلس والحكومة، فكلاهما مسؤول عما حصل وللاسف الشديد انشغل المجلس السابق بالخلافات بين الكتل البرلمانية وبين النواب، وتدني أسلوب الخطاب والحوار السياسي فتمرضت اهتماماتهم وكان الجانب الحكومي مفكك الصفوف وضعيفا.

ثلاثة قوانين

وتطرق البصيري الى اهم الانجازات التي خرجت من المجلس السابق على الرغم من صغر عمره الذي لم يتجاوز العامين، فكان من اهم هذه القوانين قانون الزكاة الذي اجبرنا به كل الشركات المساهمة ان تدفع نسبة من ارباحها لزكاة حيث تدفع للمحتاجين في الكويت وليس خارجها، وبين ان هناك قانونا ثانيا كان من اهم الانجازات وهو قانون المكافأة الطلابية، حيث تمت الموافقة على منح كل طلبة الجامعة وطلبة الهيئة العامة للتعليم التطبيقي، حيث كانت المائة دينار لا تكفي وصرفت الان بمقدار مائة وخمسين دينارا لكل طالب، عكس ما كان عليه في السابق مائة دينار وتصرف وفق بنود معينة، واردف ان نجاح القانون الثالث وهو قانون بدل الايجار، حيث طبق وفقا لكل من لديه طلب اسكاني يصرف له بدل ايجار، ورفع سقفه الى مائة وخمسين دينارا، بغض النظر عن مدى صلة قرابة المالك للمستأجر، ومن دون عقد الايجار استنادا الى الطلب الاسكاني، والا تكون هناك مرجعية الى مدى ارتفاع الراتب، وتم الغاء تلك الشروط التعجيزية.

● محمد البصيري

بدل رعاية

وبين البصيري ان هناك قانونا لم ير النور، وكان ذلك بسبب قصر عمر المجلس السابق، حيث لم يسعفهم الوقت، لمناقشة قانون حقوق المرأة الاجتماعية، وهو من اهم القوانين التي تمنى ان يعيش، لما اعطي هذا القانون من الحرص والاولوية، فكانت هناك معارضة شديدة عليه من قبل الحكومة ومن بعض النواب، مدعين انه كلفة مالية على الدولة، وهو قانون ينص على ان المرأة الكويتية التي ليس لها رغبة في العمل، يصرف لها بدل نقدي ويعادل ثلاثمائة دينار، ويسمى بدل الرعاية الاسرية فهو للمرأة التي تريد ان تستقر لتربية الابناء.

سلاطة اللسان

وناشد البصيري الناخبات ان يعطين اصواتهن بامانة، ويجب التأني والتدقيق في من يستحق ثقة الصوت، وانه امانة في اعناقهن قبل ان يكون امانة في اعناق النواب، فهي مسؤوليتهن لانهن من سيوصلن المرشح الى مجلس الامة، وقال: لا تأخذكن العاطفة ولا تنجرفن وراء الشعارات الرنانة، فنحن تحكيمنا ومعيارنا وميزاننا مخافة رب العالمين، والكل يعرف ان المرأة تميل دائما الى التيار الديني، لانها في طبيعتها متدينة ومحافظة وتود ان تحافظ على اسرتها واخلاقها بالسماحة.

نفتقد الثقة

ورأى البصيري ان هناك خللا في الجهاز التربوي، وفي التنمية وفي المدارس والتعليم والمناهج، ويجب ان نصلح هذا الخلل، كما ان الصحة تعاني من خدمات متردية، فالكل يريد ان يعالج في الخارج لعدم ثقته بمستشفياتنا ومستوصفاتنا، وكذلك نفتقد الثقة بالاطباء، وقال: نحن الان نعيش في الوفرة المالية فيجب ان نعالج مشاكلنا، حيث وصل سعر البرميل الى مائة وستة دولارات فيما يفترض ان تكون هناك ما يدعو للتريث.

أمنيات

قال البصيري انه يتمنى ان تكون المرحلة المقبلة في ظل مجلس متعاون متفاهم مع الحكومة لمصلحة الوطن والمواطن، فهناك الكثير من الافكار التي تحتاج الى مجلس قوي، مجلس نواب عندهم اخلاص وصدق وطني وعندهم اهداف، واعرب عن تفاؤله بان تكون الحكومة على المستوى نفسه، بان تكون حكومة قوية ومجلس قوي كي نتكاتف ونحقق مصلحة الوطن والمواطن.

راي

ديموقراطيتنا ٢٠٠٨... عملة نادرة

«بسم الله الرحمن الرحيم
نحن عبدالله السالم الصباح .. أمير دولة الكويت

رغبه في استكمال أسباب الحكم الديموقراطي لوطننا العزيز وإيماناً بدور هذا الوطن في ركب القومية العربية وخدمة السلام العالمي والحضارة الإنسانية ، وسعياً لمستقبل أفضل ينعم فيه الوطن بمزيد من الرفاهية والمكانة الدولية ، ويفيء على المواطنين مزيداً من الحرية السياسية والمساواة والعدالة الاجتماعية، ويرسي دعائم ما جبلت عليه النفس العربية من اعتزاز بكرامة الفرد وحرص على مصلحة المجموعة وشورى في الحكم مع الحفاظ على وحدة الوطن واستقراره. وبعد الاطلاع على القانون رقم ١ سنة ١٩٦٢ الخاص بالنظام الأساسي للحكم في فترة الانتقال، وبناء على ما قرره المجلس التأسيسي .. صدقنا على هذا الدستور وأصدرناه».

لم تكن هذه الكلمات التي تضمنت رسالة حاكم دولة الكويت قد جاءت من فراغ او عبث، بل هي نتيجة خبرات وجهود تضافرت بين اهالي الكويت استمرت عقوداً من الزمان حتى ينطق بها ابو الاستقلال. ولو رجعنا تاريخيا لوجدنا ان اسس الديموقراطية كانت راسخة بين الاهالي وفي تلك الظروف الصعبة والمريرة من العيش والحصول على الزرق عبر المحيطات والاسفار الشاقة. فكانت بوادر تلك المسيرة المثمرة قد انطلقت من سنة ١٩٢١ فعليا حين تم تشكيل اول مجلس شورى في تاريخ دولة الكويت يقوم على مشاركة الاهالي في ادارة شؤون بلادهم ومعاونة الحاكم في امور البلد. ومن هنا انطلقت بوادر الحياة الديموقراطية في الكويت بتشكيل المجلس البلدي سنة ١٩٣٠، ومجلس المعارف ١٩٣٦، ومجلسي التشريعي الاول والثاني ١٩٣٨و ١٩٣٩و، اللذين كانا يشكلان نقطة تحول سياسي واجتماعي واقتصادي في تاريخ الكويت، لما نتج عنهما من قرارات تصب في تنظيم حياة المواطن االكويتي في جميع المجالات من خلال اعضاء يتم اختيارهم بطريقة حرة نزيهة. ونتيجة تلك الممارسات التي سرت في دماء اهل الكويت وضع الشيخ عبدالله السالم هذا المجهود امام الجميع بموافقته على اصدار الدستور ليشكل دولة الكويت الحديثة والمتطورة القائمة على نظم وقوانين واسس الدولة الدستورية.

سؤال يطرحه الجميع في هذا الزمن «كل هالكلام حلو تاريخيا، اذاً ماذا حدث لدستورنا؟ واين نحن من تلك السنوات التي وضع فيها اباؤنا واجدادنا اسس ديموقراطيتنا .. ديموقراطية القرن ٢١؟»، الجواب وبشكل تحليلي سريع نقول اولا الدستور لم يحدث له شئ، بل لنر ماذا حدث لهؤلاء المحيطين بالدستور. نرى ان العملية الديموقراطية في الكويت تأثرت بعدة عوامل، حسب رأيي الشخصي المتواضع، فاقمت المشكلات، .

العامل الثاني متعلق بالجانب الممثل للشعب الكويتي، وهم اعضاء مجلس الأمة الذين ينقسمون إلى معسكرين، وهما المعسكر المتشبع بالمبادئ الدستورية والنظام الديموقراطي، وهذا المعسكر يحاول ان يستخدم ادواته الرقابية في تصحيح المسار التشريعي والتنفيذي. اما الثاني وهو المعسكر اللادستوري، الذي يتظاهر بالتزام الدستور ومبادئ الديموقراطية، ويحاول استخدام صلاحياته بما يملى عليه من اي طرف، فقط لارضاء جهة معينة. اما العامل الثالث الذي اثر على العملية السياسية فهو القاعدة الشعبية نفسها، التي اقصد بها المواطن الكويتي. نرى ان المواطن تقاعس عن دعم العملية الديموقراطية والحق الدستوري عن طريقين، احدهما في عدم تطبيق القانون بعينه ومخالفته (كعملية شراء الاصوات والانتخابات الفرعية)، وهو يتعلق بعدم احترام الدستور وعدم الالتزام بقوانين الدولة، والآخر عن طريق توصيل اعضاء لا يمتلكون الحس القانوني والدستوري، كما هو في العامل الثاني. وفي النهاية لو وضعنا حسبة «السهل الممتنع» في المعادلة حكومة اصلاحية + عضو دستوري + مواطن واع، فسوف تكون النتيجة الحتمية دستور ١٩٦٢!!! اذاً الدستور ككيان قانوني هو ثابت اكثر من ٤٠ عاما، ولكن البيئة المحيطة بالدستور هي المتغير، بل هي المؤثر على تعطيل الدستور ومبادئ الحياة الديموقراطية. ولكن نحن كشباب متعلم وجيل واع، وايضا واعد، نرى في مجلس ٢٠٠٨ أنه قد يكون نقطة التحول في اعادة روح دستور ابي الاستقلال وعطاء الاجداد والاباء وبث روح القانون والاصلاح الذي انطلق منذ سنة ٢٠٠٣.

اذاً ومن خلال تلك المعطيات نرى ان الحسبة المرجوة للشباب والجيل القادم هي: ستور ١٩٦٢ + اصلاح ٢٠٠٣ + مواطن ٢٠٠٨ = ديموقراطيتنا عملة نادرة .

حسن أشكناني

النظام: التربوي يتسم بالضغط والتوتر

العجمي: وزارة التربية تضغط على المناطق التعليمية

قال مرشح الدائرة الخامسة النائب السابق عبدالله العجمي ان العمل في النظام التربوي والتعليمي بات يتسم بالضغط والتوتر والاضطهاد المتبادل، حيث تتميز العلاقة بين انظمته الادارية المختلفة بسياسة الآمر الناهي حسب التسلسل الهرمي للقيادات الادارية، مؤكدا ان الوزارة تضغط على المناطق التعليمية لتضغط الاخيرة على ادارات المدارس التي تضغط هي الاخرى على المعلمين والاداريين ليتم تفريغ هذه الشحنات المتراكمة من الضغط والتوتر في نهاية الامر في اهم مقومات العملية التربوية وهما المعلم والطالب. واضاف العجمي ان هذه العلاقة الغريبة بين مكونات العمل التربوي ادت الى تراجع كبير وملموس في مستوى التحصيل العلمي لدى الطلبة، وذلك بالتضافر مع عدة مقومات اخرى، منها ما هو تربوي يتعلق بالقرارات المتسرعة والمتغيرة، ومنها ما هو مادي يتعلق بالرواتب والمحفزات المادية، ومنها ما هو نفسي في ما يتعلق بالتراكمات السيكولوجية التي تجمعت في ذهنية الطالب والمعلم عن مدى جدوى العملية التربوية .

الشمري: المواطن دفع ثمن أزمات الحكومة والمجلس

● عبدالله الشمري

كشف مرشح الدائرة الرابعة عبدالله مبارك الشمري عن انحرافات وازمات متكررة ما بين الحكومة والمجلس السابق ولأسباب واضحة ومعلومة للشارع الكويتي، وان المواطن هو من دفع ثمن هذه الازمات، مشيرا الى توقف عجلة التنمية وانعكس سلبا على تردي الاوضاع الصحية والتعليمية من جهة والحالة المعيشية الصعبة لدى المواطن من جهة اخرى بسبب معاناته في تسديد القروض الواقعة على عاتقه.

وقال علينا ان ندرك ونعي من يمثل الامة، وليس من يمثل عليها بمزايدات لا تغني ولا تسمن من جوع.

واشار الشمري الى ان برنامجه الانتخابي حافل بقضايا تصب في مصلحة الوطن والمواطن، منها رفع مستوى الاداء في الخدمات الصحية والتعليم ومحاربة غلاء الاسعار والاهتمام بقضايا الشباب وتوفير فرص العمل لهم، وعلاج مشكلة البطالة والقضاء على الظواهر الدخيلة في المجتمع، الى جانب التصدي لعلاج المشكلة الاسكانية وتوفير السكن المناسب للمواطن، وكذلك وضع حلول ناجعة وسريعة لمعاناة المرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي والمطلقة والاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة واشراكهم في المجتمع لممارسة دورهم.

وقال الشمري ان شعاره لنكن صادقين لا مزايدات، انه اختار هذا الشعار لانه يتوافق ورؤاه وطموحاته المستقبلية، خصوصا انه سيمارس الشفافية مع المواطن بعيدا عن المزايدات ورفع الشعارات البراقة، مؤكدا ان الكويت تستحق ان يمنح الناخب صوته لمن يستحقه من المرشحين بعيدا عن الطائفية والقبلية وبكل امانة.